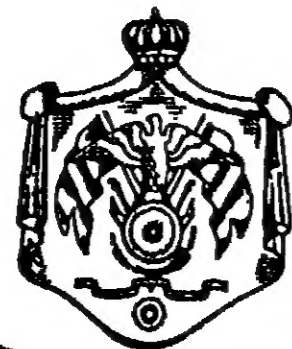


هكذا من المأهول



الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

كان : الاحد ٤ ذو القعدة سنة ١٣٩٧ هـ . الموافق ١٦ تشرين اول سنة ١٩٧٧ م . العدد ٢٧٣٤

الفهرس

صفحة		
٢٣٥٣	قانون معدل لقانون تنظيم مدينة العقبة	لأول مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٧
٢٣٥٥	نظام معدل لنظام العالوات الموحدة للموظفين	نظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٧
٢٣٥٦	نظام معدل لنظام علاوات الطيارين وضباط المهن الفنية لسلح الجو الملكي الاردني	نظام رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٧
٢٣٥٨	نظام معدل لنظام صندوق التعاون لضباط القوات المسلحة الاردنية	نظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٧
٢٣٥٩	نظام معدل لنظام الخط الحجازي الاردني	نظام رقم (٨١) لسنة ١٩٧٧
٢٣٦٠		(شارة الخدمة ١٩٦٧ - ١٩٧١)
٢٣٦١		قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

تطلبه القراء المحترمة

نحو الحسين بن سعيد في نسخة المجلد رقم ١٠٧

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وهناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٨

نصاقد - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتى ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى القوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة فى اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٧

قانون معدل لقانون تنظيم مدينة العقبة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تنظيم مدينة العقبة لعام ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (١) من المادة (٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ - تولى لجنة باسم (لجنة تنظيم مدينة العقبة) مكونة من : -

١ - مدير عام دائرة ميناء العقبة .

ب - وكيل وزارة الصناعة والتجارة .

ج - وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية .

د - مدير دائرة الاراضي والمساحة .

٨ - مندوب عن رئاسة اركان القوات المسلحة الاردنية يتقلده رئيس الاركان .

و- رئيس بلدية العقبة .

المادة ٣ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصيل باضافة عبارة (او اي قانون آخر يعل محله) بعد عبارة (ولم) لسنة ١٩٥٣) الواردة فيها .

المادة ٤ - تعدل المادة (٩) من النظام الاصلي بشطب عبارة (وكيل وزارة العدلية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (وكيل وزارة العدل) ؛

المادة ٥ - يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصلى ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ١١ -

بعد دفع بدل التحويل الى اصحاب الاراضي المستولى عليها بمقتضى احكام المادة (٩) من هذا القانون يقوم مدير عام دائرة الاراضي والمساحة بناء على طلب اللجنة باعداد اخرائط كادسترافية لمشروع التنظيم مبينا عليها حدود القطع الجديدة وارقامها والطرق المقررة وفقا لمخططات التنظيم التي اعدهتها اللجنة ، والغاء جميع قيود التسجيل السابقة وتسجيل قطع الاراضي الجديدة بأسماء الاشخاص الذين قررت اللجنة بيعها لهم طبقا للجدول التي تعدها لهذه الغاية .

المادة ٦ - تضاف المادة الجديدة التالية الى القانون الاصيل بعد المادة (١١) منه وتعطى الرقم (١٢) ويعد ترقيم المواد اللاحقة لها على هذا الاساس : -

المادة ١٢ -

على الرغم مما ورد في (قانون المحافظة على اراضي واملاك الدولة) رقم (١٤) لسنة ١٩٦١ ، او في اي قانون آخر يحل محله ، يتولى رئيس اللجنة اقامة الدعوى على اي شخص يعتدي على اراضي واملاك الدولة في مدينة العقبة . وله انتداب اي موظف من موظفي اللجنة لتنظيم اللوائح والضوابط والتدابير اللازمة للدعوى وتقديمها الى محكمة املاك الدولة او الى اية محكمة اخرى مختصة بالنظر في الدعوى والمرافعة فيها وطلب تنفيذ الاحكام الصادرة بشأنها .

الحسين بن طلال

19VV/9/2V

رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع مضر بدران	وزير التربية والتعليم وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عهد السلام المجاني	وزير الامم السلام عدنان ابو عوده	وزير السياحة والآثار غالب بركات
وزير العمل احمد عبدالكريم الطراوله	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير الاثاء والتعمير وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف
وزير التعليم مروان القاسم	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير المواصلات وزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابله	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب
وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير المالية محمد الدباس	وزير الاشغال العامة سعيد بنو
			وزير سحيمات

نحس الحسين لله ملكة للدين والحق

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٩/١١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة للموظفين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة للموظفين لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع النظام رقم (٣) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٠) من النظام الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واطراف الفقرة (ب) التالية اليها :

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص ان يجعل دوام العمل الرسمي في اية دائرة او مؤسسة حكومية او في اي قسم منها لمدة ثمان ساعات يومياً ، ويمنح الموظف الذي يعمل بموجب ذلك الدوام علاوة اضافية يقرر من الوزير مقدارها (٣٠ ٪) من مجموع الراتب والعلاوات المستحقة بمقتضى هذا النظام .

١٩٧٧/٩/١١

الحسين بن طلال

وزير العدل ووزير دولة اشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة احمد عبد الكريم الطراوله	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعمال عدنان ابو عوده	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدوان
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف	وزير العمل عصام العجلوني	وزير الاشغال والتعمير ووزير دولة لشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ابراهيم	وزير المواصلات وزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية ووزير التربية والتعليم بالوكالة سليمان عراو	وزير التقوية مروان القاسم
وزير الاشغال العامة سعد يونس	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة يحيى الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب إشرف هلال شرف

نحس الحسين لله ملكة للدين والحق

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام علاوات الطيارين وضباط المهن الفنية لسلاح الجو الملكي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام علاوات الطيارين وضباط المهن الفنية لسلاح الجو الملكي الاردني لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع النظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من النظام الاصيل بالغاء المعاني الخصصة لعماري (ضابط سيطرة جوية) و (ضابط مراقبة جوية) لاواردتين فيها والامتعاضة عنها بما يلي :

ضابط سيطرة جوية : الضابط الحائز على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها وانتهى بنجاح دورة سيطرة جوية في احد اسلحة الجو في الداخل او الخارج على ان يكون قد سبقها تدريب عملي في سلاح الجو . او الضابط الذي يرفع من رتبة وكيل الى رتبة ملازم وكانت مهنته السابقة مأمور دفاع جوي درجة اول شريطة اجتيازه دورة سيطرة جوية في احد اسلحة الجو ،

ضابط مراقبة جوية : الضابط الحائز على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها وانتهى بنجاح دورة مراقبة جوية في احد اسلحة الجو في الداخل او الخارج على ان يكون قد سبقها

هكذا من الأهل

تدريب عملي في سلاح الجو. او الضابط الذي يرفع من رتبة وكيل الى رتبة ملازم وكانت مهنته السابقة كاتب مراقبة جوية درجة اولى شريطة اجتيازه دورة مرالقة جوية في احد اسلحة الجو .

الحسين بن طلال

١٩٧٧/٩/٢١

وزير المعمل	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير السياحة والآثار	عبد السلام المجالي	
وزير الادخاف والشؤون والمقدرات الاسلامية	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة صلاح جمعه
وزير الثقافة والشباب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير التعمير ووزير الداخلية بالوكالة مروان القاسم
وزير الاعلام بالوكالة الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المالية محمد الدباس
وزير النقل علي سحيات	وزير الاشغال العامة سعيد ينيو	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني

هكذا من الأهل

في الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - ور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢١
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام صندوق التعاون لضباط
القوات المسلحة الاردنية

لادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق التعاون لضباط القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٧)
ويقرأ مع النظام رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيمايلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات
كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لادة ٢ - تعدل المادة (١٣) من النظام الاصلي بالغاء نسبيته الفائدة (٧٪) و (٩٪) - الواردتين فيها والاستعاضة
عنهما بالنسبتين (٥٪) و (٧٪) على التوالي :

الحسين بن طلال

١٩٧٧/٩/٢١

وزير المعمل	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير السياحة والآثار	عبد السلام المجالي	
وزير الادخاف والشؤون والمقدرات الاسلامية	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة صلاح جمعه
وزير الثقافة والشباب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير التعمير ووزير الداخلية بالوكالة مروان القاسم
وزير الاعلام بالوكالة الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المالية محمد الدباس
وزير النقل علي سحيات	وزير الاشغال العامة سعيد ينيو	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني

نحى الحسين للهفك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧٧/٩/٢٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨١) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام الخط الحجازي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخط الحجازي الاردني لسنة ١٩٧٧) ، ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٤١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤١

أ - تشكل في الخط لجنة تسمى (لجنة انتقاء الموظفين) يرأسها المدير وعضوية كل من مساعد المدير والمدير المالي ، ورئيس القسم المختص ومدير شؤون الموظفين وفي حالة غياب الرئيس ، يرأس اللجنة اعلى اعضائها درجة ، ولا يعتبر انعقاد اللجنة قانونيا الا اذا حضره جميع اعضائها ، ولا يعتبر قرار اللجنة قانونيا الا اذا اقره ثلاثة من اعضائها على الاقل .

ب - تختص (لجنة انتقاء الموظفين) بتعيين الموظفين والمستخدمين في الخط الحجازي الاردني وتوزيعهم وعزلهم واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم وانهاء خدماتهم ونقلهم .

ج - مع مراعاة الاحكام الواردة في هذا النظام تطبق (لجنة انتقاء الموظفين) في سياق قيامها باختصاصاتها المنصوص عليها في هذه المادة الاحكام والاجراءات المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية .

١٩٧٧/٩/٢٥

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار	وزير الاوقاف والشؤون	وزير التعليم ووزير	رئيس الوزراء ووزير
غالب بركات	عدنان أبو عوده	عبد السلام المجالي	الخارجية والدفاع
مضر بدران			

وزير الشؤون	وزير الانشاء والتعمير ووزير	وزير	وزير
عصام المجولي	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	احمد عبد الكريم الطراوله
عبد السلام المجالي			

وزير الشؤون	وزير المواصلات	وزير	وزير
ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابده	سليمان عرار	مروان القاسم
عبد الرؤوف الروابده			

وزير	وزير	وزير	وزير
علي سحيات	سعد يتو	محمد الدياس	نجم الدين الدجاني
محمد الدياس			

نحى الحسين للهفك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على الفقرة (١) من المادة (٣٧) من الدستور .

نأمر بما هو آت :

تضاف المادة (العاشره) التالية الى اخر المراء المبينة في اراءنا باحداث وسام عسكري باسم (شارة الخدمة) المنشور في العدد رقم (٢٦٩٨) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢ .

المادة ١٠ :

يتكون شرط الشارة من القماش الحريري المموج بقياس (٣٨ مم × ١١ مم) الواله بالترتيب والمقاسات التالية :
من اليسار : اللون الاحمر يليه اللون الاسود فاللون الابيض ثم اللون الاخضر وكل منها بعرض (٩٥ مم).

الحسين بن طلال

١٩٧٧/٩/٢٦

رئيس الوزراء

وزير الدفاع

مضر بدران

مضر بدران

قرار رقم (١٥) لسنة ١٩٧٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٧/١/٩ رقم نص ٣٤١/١٤٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة الثالثة من نظام صندوق الادخار لموظفي الحكومة غير المصنفين رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ حسب عدلت بالنظام رقم ٨٠ لسنة ٩٧٦ ويان ما اذا كان حكمها يسري على موظفي وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية المعينين على حساب المخصصات المفتوحة أم لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١/٦ ومذكرة عامي الاوقاف الموجهة لرئيس بتاريخ ٩٧٦/١٢/٢٥ وتطبيق النصوص القانونية يبين ان المادة الثالثة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي ، تسري احكام هذا النظام على :

أ - الموظفين غير المصنفين والموظفين معقود غير الخاضعين للتقاعد بموجبها او الموظفين برواتب مقطوعة المدرجة وظائفهم في الجدول الملحق بنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية .
ب - الموظفين غير الخاضعين للتقاعد او لانظمة ادخار خاصة والعاملين في غير الوزارات والمؤسسات الحكومية المنصوص عليها في الفقرة السابعة من هذه المادة .

ويستفاد من هذا النص ان الموظفين الذين تسري عليهم احكام النظام المشار اليه ينقسمون الى فئتين .
الفئة الاولى : وهي تشمل موظفي الحكومة في الوزارات والدوائر المدرجة وظائفهم في الجدول الملحق بنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية شريطة ان يكونوا غير مصنفين او موظفين معقود غير خاضعين بموجبها للتقاعد او موظفين برواتب مقطوعة .

الفئة الثانية : موظفو الوزارات والدوائر التي لاتدرج وظائف موظفيها في الجدول المشار اليه آنفا وكذلك موظفو المؤسسات الحكومية المستقلة غير المدرجة وظائفهم في نفس الجدول ممن لا يخضعون للتقاعد او لانظمة ادخار خاصة .

وحيث ان وزارة الاوقاف ليست من الوزارات التي تدرج وظائف موظفيها في الجدول الملحق بنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وانما هي وزارة لها موازنة خاصة وجدول تشكيلات خاص بموظفيها حسبما هو واضح من نص المادتين الرابعة والسابعة من قانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم ٢٦ لسنة ٩٦٦ والمادة ٢٦ من نظام الاوقاف والشؤون الاسلامية رقم ١٤٢ لسنة ٩٦٦ . فان موظفيها غير المصنفين والموظفين معقود والموظفين برواتب مقطوعة المدرجة وظائفهم في جدول تشكيلات موظفي الوزارة وغير الخاضعين للتقاعد او لانظمة ادخار خاصة يدخلون في مفهوم الموظفين المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من المادة الثالثة من نظام صندوق الادخار وتسري عليهم احكام هذا النظام .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٧/٩/٨

عصو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الاوقاف	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لحكمة	بتفسير القوانين
المدير المالي	في رئاسة الوزراء	التمييز	الرئيسي	الاول لحكمة التمييز

على الشهابه عسى طماش صلاح ارشدات نجيب الرشدان موسى الساكت

قرار رقم (١٦) لسنة ١٩٧٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٧/٧/٣٠ رقم ن ص ١٤٦/٩٤٣١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة الثالثة من نظام صندوق الادخار لموظفي الحكومة غير المصنفين رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ حسب عدلت بالنظام رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ ويان ما اذا كانت احكام هذا النظام تسري على موظفي سلطة المياه المجاري أم لا ؟

وبعد الاطلاع على المراسلات الجارية بين سلطة المياه والمجاري ووزير المالية بخصوص النقطة المطلوب تفسيرها يبين :

١ - ان المادة الثالثة من نظام صندوق الادخار لموظفي الحكومة غير المصنفين رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ حسب عدلت بالنظام رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ تنص على ما يلي تسري احكام هذا النظام على :

أ (الموظفين غير المصنفين والموظفين معقود غير الخاضعين للتقاعد بموجبها او الموظفين برواتب مقطوعة المدرجة وظائفهم في الجدول الملحق بنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية .

ب (الموظفين غير الخاضعين للتقاعد او لانظمة ادخار خاصة والعاملين في غير الوزارات والمؤسسات الحكومية المنصوص عليها في الفقرة السابعة من هذه المادة .

٢ - ان المادة الثالثة من قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على ما يلي :
أ (يؤسس بمقتضى هذا القانون (ضمن حدود منطقة الأمانة البلدية والتنظيمية) سلطة تسمى (سلطة المياه والمجاري في منطقة الأمانة) ويكون لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري .

ب (تدار السلطة كهيئة عامة للخدمات ،

ج (تربط السلطة بأمين العاصمة .

د (السلطة ان تشتري وتستأجر وتمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان تهرم العقود وان تقاضي وتقاضي بهذه الصفة وان تنيب عنها بالاجراءات القضائية المتعلقة بها وكذا خاصاً او أكثر بالصلاحيات التي تقررها له .

٣ - ان المادة السابعة من نفس القانون تنص على ما يلي :

أ (يتولى ادارة السلطة مجلس ادارة مؤلف من :

(١) امين العاصمة رئيساً .

(٢) عضوين من اعضاء مجلس الامانة .

(٣) عضو من وزارة الصحة .

(٤) عضو من سلطة المصادر الطبيعية .

(٥) عضوين من القطاع الخاص يمينهما رئيس الوزراء بتسيب من رئيس المجلس الخ :ه

٤ - ان المادة ١٢ منه تنص على ما يلي :

أ - تنقل بمقتضى احكام هذا القانون الى السلطة الاموال والموجودات بما فيها الحقوق المترتبة عليها المتصلة بالمياه والمجاري العامة ومياه الامطار .

ب - كما تنقل الى السلطة الالتزامات بما فيها القروض والديون الاخرى التي ترتبت على امانة العاصمة من جراء تزويد المياه وانشاء المجاري العامة ومياه الامطار .

٥ - ان الفقرة (أ) من المادة (١٤) منه تنص على ان رأس مال السلطة يتكون من القيمة الصافية للأموال المنقولة وغير المنقولة التي تنقل اليها بمقتضى احكام هذا القانون بالإضافة الى اية مبالغ تضعها الحكومة او اية جهة اخرى لهذه الغاية يوافق عليها مجلس الوزراء .

٦ - ان المادة (١٣) انطقت بمجلس السلطة صلاحية وضع موازنة السلطة لكل سنة مالية على ان ترفع الموازنة لرئيس الوزراء لافرادها .

ويستفاد من نص الفقرة (أ) من المادة الثالثة المعدلة من نظام صندوق الادخار المشار اليه ان الموظفين المشمولين بأحكام هذه الفقرة هم الموظفون المدرجة وظائفهم في الجدول الملحق بنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية شريطة ان يكونوا موظفين غير مصنفين أو موظفين بمقرود غير خاضعين بموجبها للتقاعد أو موظفين برواتب مقطوعة.

أما الموظفون الذين يشملهم نص الفقرة (ب) من نفس المادة : فحيث ان هذا النظام هو نظام خاص بموظفي الحكومة كما هو واضح من التسمية التي أطلقت عليه في المادة الاولى منه التي نصت على ان هذا النظام يسمى نظام صندوق ادخار موظفي الحكومة ..

وحيث ان موظفي الحكومة في الوزارات والدوائر المدرجة وظائفهم في الجدول الملحق بنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية قد يشملهم نص الفقرة (أ) من هذه المادة .

فان ما يستفاد من ذلك ان الموظفين المبثوث عنهم في الفقرة (ب) هم موظفو الوزارات والدوائر التي لا تدرج وظائفها عموماً في الجدول الملحق بالنظام المشار اليه وكذلك موظفو المؤسسات الحكومية المستقلة غير المدرجة وظائفهم في نفس الجدول من لا يخضعون للتقاعد أو لأنظمة ادخار خاصة .

ولذا فان مناط التفسير بالنسبة لموظفي سلطة المياه والمجاري هو ما اذا كانت هذه السلطة مؤسسة حكومية فيكون موظفوها خاضعين لنظام صندوق الادخار لموظفي الحكومة تطبيقاً لنص الفقرة (ب) أم انها ليست مؤسسة حكومية فلا يخضع موظفوها لأحكام هذا النظام .

وباستعراض نصوص قانونها الخاص ومنها النصوص المدرجة آنفاً يتبين ان عناصر المؤسسات الرسمية المبينة في قرار التفسير الصادر عن هذا الديوان بتاريخ ١٩٦٥/١١/٨ رقم ١٩ متوافرة في هذه السلطة اذ انها بمقتضى هذا القانون من اشخاص القانون الاداري وتدار وفقاً لتنظيم القانون العام واساليبه وتستخدم السلطة العامة في سبيل تحقيق اهدافها . كما ان الخدمات التي تقوم بها هي خدمات عامة واموالها اموالا عامة ولها حق ابرام العقود وتتمتع

امتيازات مالية مختلفة وموظفوها يعتبرون موظفين عامين . ولهذا فهي مؤسسة حكومية لا مؤسسة اهلية .

اما كونها بمقتضى الفقرة (ج) من المادة الثالثة من قانونها الخاص مرتبطة بأمن العاصمة التي هو رئيس مؤسسة المياه حسب نص المادة الثالثة من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ فان ذلك لا يثير من الامر شيئاً ولا يجعلها تابعة للامانة.

وبيني على ذلك ان موظفي السلطة بوصفها مؤسسة حكومية مستقلة يخضعون لاحكام نظام صندوق ادخار موظفي الحكومة عملاً بالفقرة (ب) من المادة الثالثة من قانونها الخاص ما دام انهم لا يخضعون للتقاعد أو لأنظمة ادخار خاصة .

هنا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٧/٩/٨

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب سلطة المياه والمجاري	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	مفسر القوانين
مدير الدائرة الادارية	في رئاسة الوزراء	محكمة التمييز	الرئيس الأول لمحكمة التمييز	
سبح القريوتي	عيسى طماش	صلاح ارشيدات	نجيب الرشدان	موسى الساكت

هكذا من الأهل

قرار رقم (١٧) لسنة ١٩٧٧

صادر عن الدايون الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٧٧/٨/١٠ رقم ن/٩٨٦٤/٣ اجتماع الدايون الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (٨) من المادة السادسة من قانون مزاوله مهنة الصيدلة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ والمادة العاشرة من قانون نقابة الصيادلة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٢ وبيان ما اذا كان الشخص الحاصل على شهادة في الصيدلة من كلية معترف بها قبل تاريخ نفاذ قانون مزاوله مهنة الصيدلة المشار اليه وتقدم بطلب للحصول على ترخيص لمزاولة هذه المهنة بعد تاريخ نفاذ هذا القانون . هل هو معنى من تقديم الفحص المقرر في نظام فحص الصيادلة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٣ ام انه خاضع لهذا الفحص .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الصحة المرجح لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٦ وتطبيق النصوص القانونية تبين:

١ - ان المادة الخامسة من قانون مزاوله مهنة الصيدلة المطلوب تفسيره تنص على انه لا يجوز لاي صيدلي ان يمارس مهنة في اية مؤسسة صيدلانية ما لم يحصل على ترخيص بذلك من الوزير بعد الاستئناس برأي مجلس النقابة .

وان الفقرة (٨) من المادة السادسة منه لا تجوز منح الترخيص المبحوث عنه آتفا ما لم يكن طالب الترخيص قد اجتاز الفحص المقرر حسب النظام الذي يوضع لهذا الغرض .

٢ - ان المادة السادسة من قانون نقابة الصيادلة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه يشترط في من يزاول المهنة ان يكون مسجل في السجل .

وان الفقرة (٨) من المادة السابعة منه تشترط في طالب التسجيل ان يكون قد اجتاز الفحص المقرر وفقا لقانون مزاوله مهنة الصيدلة .

وان المادة العاشرة من نفس القانون تنص على ما يلي :

(على كل من صيدالة الجيش وكل صيدلي حصل على ترخيص لمزاولة المهنة ولم يكن مسجلا في السجل قبل نفاذ هذا القانون ان يتقدم بطلب للتسجيل خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذه على ان يعفى من تقديم الفحص المقرر في الفقرة (٨) من المادة السابعة من هذا القانون .

ومن هذه النصوص يتضح ان المشرع لا يجوز الترخيص لاي صيدلي بمزاولة مهنة الصيدلة اعتبارا من ١٩٧٢/٨/١ وهو تاريخ نفاذ قانون مزاوله مهنة الصيدلة المشار اليه الا اذا اجتاز الفحص المقرر في النظام الخاص بفحص الصيادلة وهو النظام رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٣ .

اما الاعفاء من الفحص المنصوص عليه في المادة العاشرة من قانون نقابة الصيادلة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٢ فهو اعفاء خاص بفتنين من الصيادلة على سبيل الاستثناء :

الاول : صادلة الحيت .

الثانية : الصيادلة الذين حصلوا على ترخيص بمزاولة مهنة الصيدلة ولم يكونوا مسجلين في السجل قبل نفاذ هذا القانون على ان يتقدم هؤلاء بطلب للتسجيل خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذه الموافق ١٩٧٢/١٠/٥ وعليه ومع مراعاة هذا الاستثناء نقرر ان للصيدلي الذي تخرج من كلية صيدلة معترف بها قبل تاريخ نفاذ قانون مزاوله مهنة الصيدلة وتقدم بطلب للحصول على ترخيص بمزاولة هذه المهنة بعد هذا التاريخ لا يمنح ترخيصا ما لم يكن قد اجتاز الفحص المقرر حسب نظام فحص الصيادلة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٢ .

صدر بتاريخ ١٩٧٧ / ٩ / ٨ .

عصو	عصو	عصو	عصو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الصحة رئيس قسم الصيدلة	رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لمحكمة التمييز
حسام الدين مسمار	عيسى طماش	صلاح ارشيدات	لعجيب الرشيدان	موسى الساكت

١٩٧٧

هكذا من الشاهل